

بيان صحفي

قرارات الرئيس قيس سعيد.. جرة جديدة لإنعاش النظام الفاشل

أعلن الرئيس قيس سعيد مساء الاثنين 2021/12/13م جملة من القرارات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تغيير دستور وضعي والإتيان بدستور وضعي آخر، الهدف منه تغيير نظام الحكم من برلماني رئاسي إلى رئاسي.
- تنظيم انتخابات تشريعية.
- تنظيم استشارة شعبية عبر الإنترنت وفي المعتمديات.

ووضع لهذه الخطوات سقفا زمنيا (20 آذار/مارس 2022، انتهاء الاستشارة، 25 تموز/يوليو الاستفتاء حول تغيير الدستور... 17 كانون الأول/ديسمبر انتخابات تشريعية)

وخلاصة الخلاصة أن الرئيس قيس سعيد في كل هذا يسير على خطا سابقه:

- 1- زعم الرئيس أنه قام بتدابيره الاستثنائية من أجل التغيير وإنقاذ تونس، فإذا به يستبدل دستورا علمانيا بدستور علماني آخر.
- 2- أما الانتخابات التشريعية، فهي سعي إلى إزالة البرلمان الحالي والإتيان ببرلمان آخر ربّما تتغير فيه بعض الوجوه، ولكنّ وظيفته لن تتغير.

فأين التغيير؟

ما أوصل تونس إلى قاع الهاوية هو النظام العلماني الذي أبعد الإسلام نظام الأمة الذي تؤمن به وتحبه عن الحكم والتشريع والقانون.

نعم ربّما تتغير بعض البنود في الدستور أو كلّها، ولكنّه دستور من وضع حفنة من البشر خاضعين لأهوائهم تغلبهم مصالحهم بل هم صنائع القوى المتحكمة في بلدنا.

سيتغير القانون الانتخابي لاستبدال برلمان جديد ببرلمان قائم، وقد تتغير بعض الوجوه أو كلّها لكنّه سيظلّ مجلسا يشرع من دون الله وسيكون خاضعا للقوى المتحكمة في تونس، وسيظلّ يخدم مصالح المستعمرين على حساب مصالح أهل البلد، وستبقى أحكام ربّ العالمين معطّلة، وسيظلّ الظلم والعنت يصيب الناس لأنّ مصيرهم مرتهن بأيدي حفنة من بشر.

فالرئيس في قراراته يمضي على منوال سابقه في الإعراض عن كتاب الله الذي يقول: ﴿وَأَن

أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾.

